

تقرير

## المصارف اللبنانية تضيق على الشركات الروسية

روسيا في قطاعات عدّة، فضلاً عن توقيع الجانب اللبناني مع الروس 11 اتفاقية للتعاون بين البلدين. ليس هذا فحسب، إذ كان على جدول أعمال رئيس الحكومة طلب قرض بقيمة مليار دولار أميركي من الحكومة الروسية لتمويل عقود عسكرية منوي توقيعها بين البلدين.

إلا أن أحداً في الجمهورية اللبنانية لم يترجم للروس كيفية تطبيق هذه الاتفاقيات، طالما أن أي مبلغ مالي على لبنان تحويله إلى موسكو، سيمرّ عبر المدققين الأميركيين الذين تتعاون معهم المصارف اللبنانية في أميركا، بما يسمح لهؤلاء برفض أو قبول فتح الاعتمادات للشركات الروسية والحوالات المالية في المصارف، بصرف النظر إن كانت هذه الهيئات أو الجهات الروسية تخضع للعقوبات أو يشتهب الأميركيون بها «لغاية في نفس يعقوب». وتبرز المصارف للروس بأن هذه القرارات مصدرها مصرف لبنان، لكن ما تتوقف عنه موسكو أن بعض الشركات الروسية التي تتعرض للمضايقات من المصارف اللبنانية، تعمل في دول خليجية وعربية أخرى تربطها علاقات قويّة بالولايات المتحدة، من دون أن تقوم هذه الدول بتنفيذ العقوبات الأميركية على الشركات الروسية، طالما أنها عقوبات أحادية لم تصدر عن مجلس الأمن الدولي أو الأمم المتحدة.

ويعبّر المسؤولون الروس عن استياء شديد من إجراءات المصارف اللبنانية. ويقول أكثر من مسؤول دبلوماسي روسي لـ«الأخبار» إنه بات هناك شعور بأن «المصارف اللبنانية تعمل بموجب توجهات سياسية»، وإن «الشركات الروسية واللبنانية والشركات والمؤسسات ذات الأصول الروسية، ولو كانت مسجلة في الدول العربية، تتعرض لمضايقات وضغوط من المصارف اللبنانية، وكان هناك فرض عقوبات على الصناعات الروسية حتى ولو سوتت عبر طرف ثالث، وحتى في حال عدم وجودها على لائحة العقوبات الأميركية».

في عام 2014، طرح مصرف لبنان على الروس خلق وسيط مصرفي في أوروبا، إلا أن هذا الحل لم يعمر طويلاً. وتبدو الاتفاقيات اللبنانية الروسية المشتركة، وخصوصاً على الصعيد التعاون العسكري اللبناني - الروسي مهددة، في ظل عدم بحث الأطراف اللبنانية عن بدائل لاستمرار التعاون. وهنا يفتح باب الأسئلة حول الأسباب التي تدفع الحكومة اللبنانية والمصرف المركزي إلى عدم البحث عن حلول جدية، فهل يعجز النظام المصرفي اللبناني أمام القيود الأميركية؟ أم أن القرار المصرفي يحمل خلفية سياسية لعدم التعاون مع الروس، خلافاً للنيات المعلنة؟

وأمام قلق المصارف من التعاون مع الروس خشية العقوبات الأميركية، هل يكون البديل بتكوين لبنان احتياطياً مالياً من العملات الأجنبية غير الدولار الأميركي، مثل الروبل الروسي أو اليوان الصيني، لتغطية نفقات العقود وعدم تهديد التعاون الروسي - اللبناني أو مستقبلاً التعاون اللبناني - الصيني؟



لم يترجم أي من المسؤولين اللبنانيين للروس كيفية تطبيق نوايا التعاون (دالاتي ونهرا)

### فراس الشوفي

لا يوفّر المسؤولون اللبنانيون فرصة للتعبير عن الرغبة في التعاون التجاري والثقافي والعسكري مع روسيا الاتحادية. ومنذ أن خرب الأميركيون قبل نحو 9 سنوات، عبر رئيس الحكومة سعد الحريري ووزير الدفاع الأسبق الياس المرّ وغيرهما من المسؤولين، صفقة الأسلحة الروسية مع الجيش، يعبر اللبنانيون عن نيتهم تصحيح هذا الخطأ، بتأكيدهم أفضل العلاقات مع روسيا، سواء في المواقف العلنية أو خلال اللقاءات مع المسؤولين الروس في موسكو أو بيروت. إلا أن هذه النيات الإيجابية دونها عقبات، أهمها التزام النظام المصرفي اللبناني الكامل بالاجنبة الأميركية، وخصوصاً لناحية العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على بعض الجهات والقطاعات الحكومية الروسية.

في الآونة الأخيرة، زار موسكو أكثر من وفد رسمي ووزاري وعسكري، وتوجت اللقاءات بالزيارة التي قام بها الرئيس الحريري إلى العاصمة الروسية، وإعلانه نيّة لبنان التعاون مع

قيادة معراب نائباً في هذه الدائرة. ولكن، بغياب التحالفات يُصبح من شبه المستحيل على «القوات» أن تنجو بمرشحها عن المقعد الماروني إدي أبي اللمع، الذي تُظهر استطلاعات الرأي الفارق الكبير بينه وبين النواب سامي الجميل وإبراهيم كنعان ونبيل نقولا. في هذه الدائرة، كان للقوات اللبنانية «حصان» هو الوزير ملحم رياشي، نجح في بناء حيوية مُعينة، وكان يُمكن أن يشدّ العصب الحزبي، ولكن قيادته قوّرت عدم ترشيحه. تماماً كما قوّرت معراب التخلي عن ترشيح أنطوان زهرا في البترون، لمصلحة الأمين العام السابق في الحزب فادي سعد. ورت الأخير من منصبه كأمين عام، احتكاكات مع الحزبيين في البلدات البترونية، ومن أبرز الانتقادات ضدّه أنه «غير شعبي وخدماتي»، وبالتالي من الصعب أن «تواجه هذه الشخصية مُرشحين بارزين كالنائب بطرس حرب والوزير جبران باسيل». يُذكر أن سعد أطلق قبل أيام ماكينته الانتخابية، وقد بدأها بقداسٍ ولقاء شعبي في بلدة بشعلة.

أما في بيروت الأولى، فكان هناك انقسام بين قوتين يريدون ترشيح الوزير غسان حاصباني عن المقعد الأرثوذكسي، ناقمين على المرشح الآخر عماد واكيم، وبين مناصرين لواكيم يعتبرون حاصباني «طاراً» على القوات «ولم نتعرّف إليه إلا قبل ثلاث سنوات حين قدّم محاضرة عن الحكومة الإلكترونية». قبل قرابة ثلاثة أسابيع، زار وفد من الأشرافية معراب، مُحاولاً تسويق ترشيح حاصباني، «فكان ردّ جعجع حاسماً لجهة ترشيح واكيم الذي يحلّ أولاً في الاستطلاعات، وهو قريب من القاعدة»، على العكس من المرشح الأرمني ريشار قيومجيان «الذي لا يظهر إلا في فترة الانتخابات النيابية».

عوامل عدّة تؤثر في المرشحين القواتيين إلى الانتخابات النيابية. شخصياتهم كأفراد تلعب دوراً مهماً، إضافة إلى كونهم «ضحايًا» الضعف الشعبي للقوات اللبنانية في دوائر عدّة وأفتقادها للتحالفات التي ستُنقذها. في المقابل، أكثر الدوائر التي تبدو «القوات» مرتاحة لوضعها فيها هي الشمال الثالثة، وتحديدًا في بشريّ والكورة، حيث لا تحتاج إلى مئة من أحدٍ للفوز في مقاعدها.

## «أحصنة»

تاريخياً، بصرف النظر عن اتجاهها إلى تضخيم حجمها وأرقامها. أما في جبيل، فيسعى زياد حواط إلى تجاوز النائب السابق فارس سعيد في الأصوات التفضيلية، محاولاً السير بين الغمام القواتيين غير الراضين عنه، وورثة الكتلة الوطنية المعادين للقوات اللبنانية. سيؤثر عليه سلباً عدم انضمام نعمة أفرام إلى اللائحة القواتية، التي لم تظهر نواتها أصلاً بعد.

ليس الأمر «بهذا السوء» في دائرة الشوف - عاليه، «بسبب وجود النائب جورج عدوان». خلفية عدوان النيابية، ووجوده في قلب القرار الحزبي، وعلاقته الجيدة بستريدا جعجع، تنعكس إيجاباً على شعبيته في هذه الدائرة. ولكن هذا



أوفد جعجع أحد المسؤولين من معراب إلى جزين لاستنهاض القواعد الحزبية من دون أن ينجم



«العرّ» لا يحظى به المرشح عن المقعد الأرثوذكسي أنيس نضار. زميل دراسة جعجع، «غريب» بالنسبة إلى أبناء منطقته، يسأل أحد القواتيين: «هل يكفي أن يكون الشخص متمولاً حتى نخوض معركة به؟ خاصة أنّه أصلاً هناك صعوبة للفوز في هذه الدائرة من دون التحالف مع التقدمي الاشتراكي». يتحكم الحزب الاشتراكي بمصير «القوات» في دائرة بعيداً أيضاً. صحيح أن الضابط الطيار السابق في القوات اللبنانية، الوزير بيار بو عاصي يواجه نقمة نتيجة قلّة نشاطه الشعبي والخدمي، «ولكن باستطاعته استمالة المعارضين للتيار الوطني الحر، ولا سيّما أنّه لا يوجد منافسون كثر. لكن ضعفه الأساسي يكمن في الحصول على الحاصل الانتخابي لللائحة».

في المتن الشمالي، كان يُمكن تحالفاً بين القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر، أو حزب الكتائب، أن «يهدى»

كرامي، متفاهمون مع ميقاتي سواء تحالفاً انتخابياً أو توزعاً على لائحتي (هروان طحطح)

فضلاً عن الكسب الذي سيناله المرشح بما يتعلق بالصوت التفضيلي». وأوضح أن «الاختيار سيكون قبل موعد فتح باب الترشح مطلع الشهر المقبل».

وبما يتعلق بالتحالفات، رأى علوش أنه «في النظام الانتخابي الجديد الذي يلحظ اعتماد النسبية، لا حاجة للحلفاء، لا بل إنهم قد يضرون أكثر ممّا ينفعون، لكن قد يكون هناك تفاهات معينة معهم وليس تحالفات، بمعنى أن نتبادل أصواتاً معينة معهم بين دوائر وأخرى». وكشف أن المستقبل «سيخوض الانتخابات بلائحة كاملة».

حدّد أواخر الشهر الجاري موعداً «لحسم الأمور، سواء بما يتعلق بالترشيحات، أو بالتحالفات الانتخابية». وأكد الشريفي أن ميقاتي «سيخوض الانتخابات بلائحة مكتملة».

داخل تيار المستقبل تبدو الأمور مشابهة في مقاربة الاستحقاق الانتخابي، إذ أكد عضو المكتب السياسي في التيار الأزرق مصطفى علوش لـ«الأخبار» أن «الأمور داخلياً لم تحسم بعد، لجهة تحديد أسماء المرشحين»، لكنه كشف أن «الاختيار سيكون على أساس انتقاء الأفضل والأكثر شعبية من أجل رفع نسبة الأصوات التي ستناهلها اللائحة،

